

بلاغة الأمر في الخطاب القرآني

مقاربة تداولية حجاجية

الفهرس

المخلص:.....	1
Summary	1
المقدمة:.....	2
أهمية البحث:.....	3
أهداف البحث:.....	3
أسباب اختيار البحث:.....	3
محدود البحث:.....	4
منهج البحث:.....	4
خطة البحث:.....	5
الفصل الأول: الأمر بين البلاغة العربية والتدولية	6
البحث الأول: صيغ الأمر ودلالاته في الدرس البلاغي	6
المطلب الأول: الأمر لغة واصطلاحاً وصيغته:.....	6
المطلب الثاني: خروج صيغة الأمر عن أصل معناها	9
البحث الثاني: المدخل التداولي والجمالي لتحليل الأمر	10
المطلب الأول: الاستلزام الحواري	10
المطلب الثاني: لجاج اللغوي والأمر: كيف يصح الأمر خطوة في استدلال عقلي أو عاطفي يهدف إلى إقناع المخاطب	11
الفصل الثاني: الوظائف التداولية والجمالية للأمر في القرآن: نماذج تطبيقية	13
البحث الأول: القوة الإيجازية المتعينة لصيغة الأمر: قراءة تداولية	13
المطلب الأول: الأمر الذي قوته الإلزام والتشريع	13

- المطلب الثاني: الأمر الذي قوته التهديد والوعيد 14
- المطلب الثالث: الأمر الذي قوته الإرشاد والنصح 15
- المطلب الرابع: الأمر الذي قوته التعجيز وإقامة الحجة 16
- المطلب الخامس: الأمر الذي قوته الامتنان والإكرام 17
- المبحث الثاني: الهيئات الحامية للأمر في بناء الإقناع القرآني 17
- المطلب الأول: الاستدلال بالعاقبة والنتيجة 17
- المطلب الثاني: الاستدلال بالتموذج والقوة 18
- المطلب الثالث: التدرج الحجاجي في أوامر سورة قصيرة 19
- المطلب الرابع: الحجج بالمقارنة والتفصيل 20
- الخاتمة: 21
- النتائج: 21
- التوصيات: 22
- قائمة المصاوير والمراجع: 23

الملخص:

يتناول هذا البحث بلاغة أسلوب الأمر في الخطاب القرآني من خلال مقارنة تداولية حجاجية، وقد تجاوز النظر إلى أسلوب الأمر كمجرد طلب إلزامي إلى اعتباره فعلاً كلامياً متعدد القوى الإنجازية. يهدف البحث إلى تحليل كيفية تحول صيغ الأمر (ك"افعل"، وليفعل، واسم الفعل، والمصدر النائب) في القرآن إلى استراتيجيات حجاجية وإقناعية تتحدد حسب السياق والمقام والمتخاطبين.

ينقسم البحث إلى فصلين: الأول يؤسس للمفاهيم البلاغية والتداولية للأمر، ويستعرض صيغه، وخروجه عن معناه الأصلي، ومفاهيم الاستلزام الحوارية والحجاج اللغوية. الثاني يطبق هذه الأدوات تحليلياً على نماذج قرآنية، موضحاً القوى الإنجازية المتعددة للأمر، والآليات الحجاجية. الخاتمة تؤكد أن المقاربة التداولية الحجاجية تثري الدرس البلاغي التقليدي وتكشف أبعاداً دلالية وإقناعية أعمق.

الكلمات المفتاحية: الأمر، الخطاب القرآني، مقارنة تداولية، مقارنة حجاجية، الأفعال الكلامية.

:Summary

This research examines the rhetoric of the imperative style in Quranic discourse through a pragmatic- argumentative approach, moving beyond viewing it as merely a binding request to considering it a speech act with multiple illocutionary forces. The study aims to analyze how imperative forms (such as “do “ “ let him do” imperative nouns, and substitute infinitives) in the Quran transform into argumentative and persuasive strategies determined by context, situation, and interlocutors.

The research is divided into two chapters: the first establishes the rhetorical and pragmatic concepts of the imperative, reviewing its forms, deviations from its literal meaning, and the notions of conversational implicature and linguistic argumentation. The second applies these tools analytically to Quranic examples, illustrating the multiple illocutionary forces of the imperative and the argumentative mechanisms. The conclusion confirms that the pragmatic-argumentative approach enriches traditional rhetorical studies and reveals deeper semantic and persuasive dimensions.

Keywords: Imperative, Quranic discourse, pragmatic approach, argumentative approach, speech acts.

المقدمة:

يُعتبر أسلوب الأمر أسلوباً من الأساليب الإنشائية الثرة في القرآن الكريم، ومن الملاحظ حضوره الكثيف والمتكرر في خطاب التكليف والتوجيه القرآني، وبسبب الحضور المتكرر، والاستخدام الكثيف يتجاوز أسلوب الأمر الوظيفة المعتادة له في طلب حدوث الفعل على جهة الإلزام والاستعلاء، منقلاً إلى أفق أوسع من الدلالات المقامية التي لا تظهر إلا من خلال النظر في سياقات التخاطب ومقتضيات الحال. حظي أسلوب الأمر مثل غيره من الأساليب باهتمام البلاغيين العرب قديماً به، ففصلوا القول في صيغه ومعانيه، لكنّ الدرس اللساني الحديث - وفي مقدمته التداولية - قدّم أدوات أكثر دقة لاستكناه خفايا الأمر وخاصة في الخطاب القرآني، من خلال مفاهيم الأفعال الكلامية، والقوة الإنجازية، والاستلزام الحوارية، والحجاج. ليكون ما سبق قاعدة يقوم عليها هذا البحث ليتناول "بلاغة الأمر في الخطاب القرآني: مقارنة تداولية حجاجية"، هادفاً إلى بيان الكيفية التي يتحول بها الأمر من صيغة طلبية مجردة إلى فعل كلامي توجيهي ذي قوة إنجازية، وإلى استراتيجية حجاجية فاعلة في الإقناع والتأثير. وينطلق البحث من الفرضية القائلة إنّ صيغ الأمر في القرآن ليست مجرد تراكيب إلزامية، بل هي أفعال كلامية متعددة القوى الإنجازية، تحددها السياقات والمقامات (1).

وقد تجلّت أهمية مقارنة في كونها تتجاوز تلك الرؤية التقليدية وذلك بانفتاحها إلى دراسة وتحليل القوى الإنجازية المختلفة والمتعددة التي يأتي الأمر حاملاً لها، ويتوقف ظهورها على السياق المقامي. وتعتبر دراسة الأساليب الإنشائية في القرآن مهمة لكونها مكن الإعجاز في الأسلوب القرآني، ومركز التأثير الدلالي، ويعتبر أسلوب الأمر من الأساليب الإنشائية المهمة لذلك تأتي أهمية الأمر من كيفية تجاوز هذا الأسلوب في القرآن وظيفته الظاهرة بطلب الفعل على جهة الإلزام، إلى تحقيق وظائف تداولية وحجاجية متنوعة كالإرشاد، الإباحة، وغيرها. وتكمن أهمية الخوض في هذا البحث في تحديد المفهوم الدقيق لأسلوب الأمر في النحو والبلاغة، واستكشاف الخروج الدلالي لصيغ الأمر عن معناها الوضعي إلى معانٍ تداولية أخرى في السياق القرآني، إضافة إلى تحليل الكيفية التي يتحول بها الأمر من مجرد طلب إلى فعل حجاجي إقناعي (2).

(1) - انظر أوسن، جون لانغشو. (1984). كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟ (ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ص 45-47.

(2) - ينظر: سيرل، جون. (1985). التعبير والمعنى: دراسات في نظرية أفعال الكلام (ترجمة: عبد القادر قنيني). الدار البيضاء: دار توبقال، ص 112-115.

لذلك من الهام اعتبار صيغ الأمر في القرآن، أكثر من كونها أفعالاً طلبية، بل النظر إليها وكأنها قوة إنجازية متعددة الدلالات، والتعمق بقراءتها وبيان دلالاتها اللغوية⁽¹⁾.

وتبعاً لما سبق سيدور البحث حول بلاغة استخدام أسلوب الأمر في الخطاب القرآني موضحاً كيف يمثل أسلوب الأمر استراتيجية حجاجية مركزية، يتم توظيفه بنيوياً في سلالمة استدلالية تهدف إلى الإقناع والتأثير في سلوك المخاطب واعتقاده. إضافة إلى إظهار أهمية المقاربة التداولية وقدرتها على كشف الأبعاد الخفية والوظائف العميقة لأساليب الأمر القرآني، مما يثري الدرس البلاغي التقليدي. متبعاً المنهج الوصفي التحليلي.

أهمية البحث:

تعتبر دراسة الأساليب الإنشائية في القرآن مهمة لكونها مكن الإعجاز في الأسلوب القرآني، ومركز التأثير الدلالي في دلالاته، ويعتبر أسلوب الأمر من الأساليب الإنشائية المهمة لذلك كان إلقاء الضوء عليه من الدراسات المهمة. لذلك تأتي أهمية الأمر من كيفية تجاوز هذا الأسلوب في القرآن وظيفته الظاهرة بطلب الفعل على جهة الإلزام، إلى تحقيق وظائف تداولية وحجاجية متنوعة كالإرشاد، الإباحة، التهديد، التعجيز، الإيناس، الدعاء، وغيرها من الدلالات وكيف تسهم السياقات المختلفة المقام، المتكلم، المخاطب في إنتاج هذه الدلالات الخفية.

أهداف البحث:

- ✓ تحديد المفهوم الدقيق لأسلوب الأمر في النحو والبلاغة العربيين، ثم نقله إلى مستوى التحليل التداولي.
- ✓ استكشاف الخروج الدلالي لصيغ الأمر عن معناها الوضعي (الإلزام) إلى معانٍ تداولية أخرى في ضوء السياق.
- ✓ تحليل الكيفية التي يتحول بها الأمر من مجرد طلب إلى فعل حجاجي إقناعي.

أسباب اختيار البحث:

هناك العديد من الدوافع العلمية والثقافية التي توضح سبب اختياري لبلاغة الأمر في الخطاب القرآني وهي:

(1) - انظر الجاحظ، عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، 1960، ص55-58.

- اعتبار صيغ الأمر في القرآن، أكثر من كونها أفعالاً طلبية، بل وكأنها قوة إنجازيه متعددة الدلالات، متغيرة بحسب السياقات.
- إظهار أهمية أسلوب الأمر في القصص القرآني وتوظيفه الدلالي التداولي.
- تقديم بحث في أسلوب الأمر عسى أن يقدم إفادة علمية للباحثين.

حدود البحث:

سيدور البحث حول بلاغة استخدام أسلوب الأمر في الخطاب القرآني موضعاً كيف يمثل أسلوب الأمر استراتيجية حاجية مركزية، يتم توظيفه بنيوياً في سلالمة استدلالية تهدف إلى الإقناع والتأثير في سلوك المخاطب واعتقاده. إضافة إلى إظهار أهمية المقاربة التداولية (بأدواتها: الأفعال الكلامية، الاستلزام الحواري، مبادئ التعاون) وقدرتها على كشف الأبعاد الخفية والوظائف العميقة لأساليب الأمر القرآني، مما يثري الدرس البلاغي التقليدي.

منهج البحث:

سيتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وسيستثمر أدوات المنهج التداولي نظرية الأفعال الكلامية عند أوستن وسيرل، ومبدأ الاستلزام الحواري عند غرايس) مع الاستفادة من معطيات علم الدلالة وعلم الحجاج (ديدكرو وتولمين).

خطة البحث:

- الفصل الأول: الأمر بين البلاغة العربية والتداولية:
 - المبحث الأول: صيغ الأمر ودلالاته في الدرس البلاغي
 - المطلب الأول: الأمر لغة واصطلاحاً وصيغته.
 - المطلب الثاني: خروج صيغة الأمر عن أصل معناها.
 - المبحث الثاني: المدخل التداولي والحجاجي لتحليل الأمر
 - المطلب الأول: الاستلزام الحواري: كيف نستنبط الدلالة المضمرة للأمر عندما يخالف ظاهره قواعد التخاطب
 - المطلب الثاني: الحجاج اللغوي والأمر: كيف يصبح الأمر خطوة في استدلال عقلي أو عاطفي يهدف إلى إقناع المخاطب
- الفصل الثاني: الوظائف التداولية والحجاجية للأمر في القرآن: نماذج تطبيقية
 - المبحث الأول: القوة الإنجازية المتعدية لصيغة الأمر: قراءة تداولية
 - المطلب الأول: الأمر الذي قوته الإلزام والتشريع
 - المطلب الثاني: الأمر الذي قوته التهديد والوعيد
 - المطلب الثالث: الأمر الذي قوته الإرشاد والنصح
 - المطلب الرابع: الأمر الذي قوته التعجيز وإقامة الحجة
 - المطلب الخامس: الأمر الذي قوته الامتتان والإكرام
 - المبحث الثاني: الآليات الحجاجية للأمر في بناء الإقناع القرآني
 - المطلب الأول: الاستدلال بالعاقبة والنتيجة
 - المطلب الثاني: الاستدلال بالنموذج والقوة
 - المطلب الثالث: التدرج الحجاجي في أوامر سورة قصيرة.
 - المطلب الرابع: الحجاج بالمقارنة والتفضيل
- الخاتمة: موجز لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات.

الفصل الأول: الأمر بين البلاغة العربية والتداولية

المبحث الأول: صيغ الأمر ودلالاته في الدرس البلاغي

المطلب الأول: الأمر لغة واصطلاحاً وصيغته:

الأمر لغة واصطلاحاً:

الأمر " لغة هو مصدر " أمر " وهو طلب منه فعل شيء ⁽¹⁾، وهو الفعل الذي يطلب من خلاله أن يتم شيء ما أو فعل ما. وقد جاء في لسان العرب: "الأمر معروف نقيض النهي، أمر به، وأمره إياه يأمره أمراً وأماراً فانتصر أي قبل أمره وجمعه أوامر" ⁽²⁾، وفي معجم العين، الأمر نقيض النهي، والأمر واحد من أمور الناس وإذا أمرت من الأمر قلت: أوامر يا هذا. فيمن قرأ: وأمر أهلك بالصلاة ⁽³⁾. وجاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي: "الأمر ضد النهي، كالإمار والإيمار بكسرهما، وأمره به وأمره فأنمر ⁽⁴⁾."

أما ما جاء من تعاريف تبين الأمر فهي مختلفة ومتعددة بتعدد علماء النحو والبلاغة ومنها أن الأمر ما يطلب به حدوث شيء بعد زمن التكلم وهو فعل لم يحدث بعد ⁽⁵⁾، أما عباس حسن فقد عرّف الأمر بأنه: كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين معنى وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن المستقبل ⁽⁶⁾، وقد قال السيوطي حاصة الأمر أن يفهم الطلب و يقبل نون التوكيد. فإن أفهمته كلمة ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل، أو قبلتها ولم تُفهمه ففعل مضارع، والأمر مستقبل أبداً لأنه مطلوب به حصول مالم يحصل أو دوام ما حصل ⁽⁷⁾.

(1) السيوعي، لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، ط 28، المكتبة الشرقية، بيروت، 1986 م، ص 17.

(2) ابن منظور، أديب لغوي ناظم، لسان العرب، مادة: أمر، ج 1، ص 203.

(3) الفراهيدي البصري، كتاب العين، مادة أمر، د.ت، ص 297.

(4) الفيروز أبادي، مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الشافعي، القاموس المحيط، مادة أمر، ج 1، ص 36.

(5) فياض، سليمان، النحو العصري دليل مبسط لقواعد اللغة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، د.ت، ص 41.

(6) حسن، عباس، النحو الوافي، الجزء 1، ط 15، دار المعارف، ص 48.

(7) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ - 1998 م، ص 30.

ونتيجة تبين ما جاء في بعض معاجم اللغة عن الأمر نجد أن الأمر قد حُصر ضمن الطلب ولم يحددوا نقيضاً للأمر غير النهي وقد اتفق علماء البلاغة والنحو على تعريف الأمر بأنه:

"طلب حصول الفعل من المخاطب على وجه الاستعلاء مع الإلزام"⁽¹⁾، والمراد بالاستعلاء هو أن يعد الأمر نفسه عالياً لمن هو أقل منه شأنًا، سواء أكان عالياً في الواقع أو لا. وقد قسم عبد العزيز قلقيلة الأمر إلى قسمين: الأمر الحقيقي والأمر البلاغي فالأمر الحقيقي هو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء والإلزام، أما الأمر البلاغي فيكون باختلال شرط من الشرطين السابقين أو كليهما فتصبح صيغة الأمر تدل على معان بلاغية نستدل عليها من المعنى والسياق والنظم⁽²⁾.

الأمر اصطلاحاً:

تنوعت تعريفات الأمر الاصطلاحية وتعددت بتعدد المفكرين وعلماء اللغة ويبدأ البحث بالتعريف الذي كتبه إمام الحرمين عن الأمر بأنه: "القول المقتضي بنفسه طاعة المأمور بفعل المأمور به"⁽³⁾، وقد جاء تعريف الغزالي⁽⁴⁾، للأمر بالتعبير ذاته تقريباً، أما تاج الدين السبكي فقد عرف الأمر بقوله: "اقتضاء فعل غير كف مدلول عليه بغير كف"⁽⁵⁾.

أنواع صيغ الأمر:

وللأمر صيغ مباشرة معروفة وهي:

1. فعل الأمر. كقوله تعالى: **أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**⁽⁶⁾.
2. المضارع المجزوم بلام الأمر. كقوله تعالى: **"وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ"**⁽⁷⁾.
3. اسم فعل الأمر.
4. والمصدر النائب عن فعل الأمر⁽⁸⁾.

(1) عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، كلية الشريعة الجامعية الأردنية، الأردن، د. ت، د. ط، ص 10.

(2) انظر قلقيلة، عبد العزيز، البلاغة الاصطلاحية، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991 م، ص 152.

(3) أبو المعالي، الجويني ضياء الدين، البرهان في أصول الفقه، ج 1، ص 63.

(4) الغزالي الطوسي.

(5) انظر، السبكي تاج الدين أبو نصر، الدرر الكامنة ج2، ص 425.

(6) الفاتحة / 6.

(7) البقرة / 186.

(8) انظر: الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة، قرأه وقدم له الدكتور يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1427 هـ

- 2006 م، ص 69.

وقد ورد أسلوب الأمر في كتاب الله عزَّ وجلَّ في مواضع عدة سيفصل البحث فيها من خلال دراسة أسلوب الأمر في الجزء الأول والجزء الثاني من القرآن الكريم.

وكل صيغة من الصيغ الماضية وردت لإظهار معنى يختلف عن الصيغة الأخرى "فصيغة لتفعل كان أكثر ورودها في القرآن والسنة لإفادة حقيقة معنى الأمر وهو الطلب... وأما صيغة افعل فكانت ترد لإرادة معنى حقيقة الأمر وترد لغيره" (1).

أما عن استخدام صيغ اسم فعل الأمر فهو يحمل دلالات مختلفة عن الفعل المباشر بصيغه المتعددة، ومن هذه الدلالات الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة (2)، ولو كان ذلك غير صحيح فقد كان استخدام صيغة الأمر أوجب وأيسر.

وفيما يخص المصدر النائب عن فعله فقد وُضع ضمن شروط عدة ليكون كذلك واستخدامه كاستخدام غيره يوجب معان مغايرة وربما كان المعنى الأوضح منها إرادة الفعل على أدق وجه وأكمل، أي يراد الغاية الفعل المراد والمطلوب أي كان، كما أن التعبير بالمصدر الذي ينوب عن فعله فيه "بذل أقل جهد ممكن للمتكلم للدلالة على المعنى، وهو ما يسمى بالاعتقاد اللغوي" (3).

إذاً تعددت صيغ الأمر في اللغة العربية، واتفقت كتب النحو والبلاغة على أنها تتجلى في أربع صور رئيسية:

أولاً: صيغة فعل الأمر نحو "اقرأ" و"اكتب".

ثانياً: الفعل المضارع المقترن بلام الأمر نحو "ليكتب زيد".

ثالثاً: اسم فعل الأمر نحو "عليك بكذا" و"هات".

رابعاً: المصدر النائب عن فعل الأمر نحو "صبراً" و"رفقاً".

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنّ هذه الصيغ تحمل معنى الطلب على سبيل الاستعلاء والإلزام (4).

(1) الشمري، ناصر خلف إبهيدل، صيغ الأمر في القرآن والسنة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه، جامعة الكويت، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، 1422 هـ - 2001 م، ص 93-94.

(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(3) الشمري، ناصر خلف إبهيدل، صيغ الأمر في القرآن والسنة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، 1422 هـ - 2001 م، ص 132.

(4) انظر سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، 1988م، ص152-155.

وأوضح سيبويه أنّ فعل الأمر يُبنى على ما يجزم به المضارع، معتمداً بذلك على أنّ أصل الأمر إنما هو المضارع دخلته لام الأمر فجزم، ثم حذفت اللام فبقي الفعل مجزوماً فبني عليه⁽¹⁾. وقد ناقش ابن جني هذه المسألة بإسهاب، مؤكداً أنّ أصل صيغة الأمر هو المضارع المقترن بلام الأمر، ثم طرأ عليه الحذف لكثرة الاستعمال⁽²⁾.

لكنّ أسلوب الأمر لا يقتصر على ما سبق، بل يرى البلاغيون أنّ الأمر ليس محصوراً في الصيغ المباشرة، بل قد يأتي بصيغ غير مباشرة كالخبر والاستفهام والتمني، إذا قامت قرينة تدل على أنه ليس حقيقة، بل مراد به الطلب⁽³⁾.

المطلب الثاني: خروج صيغة الأمر عن أصل معناها

أسهم البلاغيون العرب في فهم الأسلوب القرآني إسهاماً واضحاً من خلال ما قدموه من نظريات في المعاني التي تتجاوز المعنى الوضعي للصيغ. فقد أفرد السكاكي في "مفتاح العلوم" باباً كاملاً لمعاني الأمر، مبيناً أنه لا يستعمل للوجوب فقط، بل يجيء لمعانٍ آخر⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ نظرية الاستلزام الحوارية التي طورها هربرت بول غرايس تفسّر هذه الظاهرة بدقة بالغة، فإنّ مبدأ التعاون الموضوع من قبل غرايس والذي يقول فيه اجعل مساهمتك في المرحلة التي تجريها على وفق الغرض المقبول للتبادل الكلامي الذي تشارك فيه، وكأنّ هذا المبدأ مبني على أربعة مبادئ فرعية هي: الكمية والكيفية والجهة والملاءمة. وعندما يخالف الأمر القرآني واحداً أو أكثر من هذه المبادئ، يضطر المخاطب إلى تجاوز المعنى الحرفي بحثاً عن معنى مضمّر يتوافق مع مبدأ التعاون العام. ففي قوله تعالى : *دُئِ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ* ، نجد انتهاكاً واضحاً لمبدأ الكيفية المقتضي للصدق، ومبدأ الجهة المقتضي للوضوح والإيجاز، فمن غير المعقول أن يكون المخاطب في سياق العذاب عزيزاً كريماً، فيلجأ السامع إلى الاستلزام الحوارية، والذي يعني أنه لا بد أنّ المتكلم يريد شيئاً آخر غير الشيء الظاهر من اللفظ، فيفهم التهديد والسخرية، وهكذا يتحول الأمر من أداة للطلب المباشر إلى أداة حجاجية غير مباشرة، وهذه القدرة على إنتاج الدلالات المضمرة هي ما يجعل الخطاب القرآني معجزاً بلاغياً،

(1) السابق نفسه، ص 156.

(2) انظر ابن جني، الخصائص، ج2، ص 92-94.

(3) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، ص 245-248.

(4) ينظر: السكاكي، يعقوب بن محمد. مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ص 357-362.

لأنها تحمل المتلقي على المشاركة العقلية، والحسية، والذهنية في بناء المعنى، بدلاً من كونه متلقياً سلبياً للأوامر الطلبية الجافة.

ولا يخفى على أحد ما قدمه عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز من نظريات مختلفة، وأهمها نظرية النظم، كما نوه على المعاني التي يخرج إليها الأمر ومنها:

الإرشاد، والدعاء، والتمني، والتهديد، والإباحة، والتعجيز، والإكرام، والامتنان، والإهانة، والتسوية⁽¹⁾. مؤكداً أنّ هذه المعاني تُستنبط من السياق المقامي الذي ترد فيه صيغة الأمر، ومن غير الممكن أن تُفهم من اللفظ المجرد.

ومنها ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁾ جاء الأمر في الآية السابقة للإباحة، لأنه بعد أداء الصلاة. وقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾⁽³⁾، للتخيير والوعيد. وقوله: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾⁽⁴⁾، ليس للإلزام بل للإذن والإعلام. فبهذا يتضح أن معاني الأمر أوسع من مجرد الطلب الإلزامي.

المبحث الثاني: المدخل التداولي والحجائي لتحليل الأمر

المطلب الأول: الاستلزام الحواري

يدور الاستلزام الحواري حول كيفية استنباط المعاني المضمرة للأمر أي عند مخالفة ظاهر القول لقواعد التخاطب، يجب الانتقال من البلاغة التقليدية إلى التداولية المعاصرة مما يُلزم تجاوز قراءة الأمر باعتباره مجرد صيغة لغوية والانتقال إلى اعتباره "فعلاً كلامياً" يؤثر في المتلقي. لتأتي نظرية أفعال الكلام التي قدمها أوستن وتميز بين: الفعل اللفظي (قول الجملة)، والفعل الإنجازي (ما نفعله بقول الجملة)، والفعل التأثيري (الأثر الذي نحدثه في المخاطب)⁽⁵⁾.

عند تطبيق النظرية السابقة على الأمر، نجد أنّ الفعل اللفظي هو قول "افعل كذا"، والإنجازي هو طلب الإلزام أو التوجيه، أما التأثيري فهو محاولة حمل المخاطب على الفعل. وقد طور سيرل هذه النظرية، وجعل فعل الأمر من جملة "الأفعال التوجيهية" التي تهدف إلى حمل المخاطب على القيام بفعل ما⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، 1984م، ص 289-294.

(2) الجمعة/ 10.

(3) فصلت/ 40.

(4) البقرة/ 136.

(5) انظر، أوستن: كيف نصنع الأشياء بالكلمات، ص 56-60.

(6) انظر، سيرل، جون: العقل واللغة والمجتمع، تر: علي حاكم صالح، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1982، ص 88-92.

ويأتي ما قدمه غرايس حول مبدأ التعاون ومبادئه الفرعية التي تفسر كيف يفهم المخاطب معنى الكلام المخالف القواعد الظاهرة. فحين يخالف الأمر المباشر مقتضى الحال، فإن المخاطب يحاول استنباط المعنى المضمّر عبر الاستلزام الحواري. كاستخدام الأمر في قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾⁽¹⁾، المعنى المباشر في الآية السابقة ظاهره الطلب، لكنه في سياق العذاب يُفهم على أنّه تهديد وتوبيخ، لا طلباً حقيقياً⁽²⁾. وما سبق يسير جنباً إلى جنب مع ما قاله الجرجاني في "أسرار البلاغة" من أن المعاني لا تدرك إلا بالنظر في الأحوال والأغراض التي يتصل بها الكلام⁽³⁾.

المطلب الثاني: الحجاج اللغوي والأمر: كيف يصبح الأمر خطوة في استدلال عقلي أو عاطفي يهدف إلى إقناع المخاطب

يعدّ الحجاج اللغوي نشاطاً لغوياً، لا يقتصر على نقل المعلومات بل يسعى إلى تعديل معتقدات المخاطب وسلوكه. وقد اهتم بذلك "بيرلمان وتيتيكا" في "البلاغة الجديدة"، و"ديكرو" في نظرية الحجاج⁽⁴⁾. والتي تتضمن سلاسل استدلالية تقوم على أفعال كلامية مركبة، ويمثل الأمر حلقة مركزية في هذه السلاسل. كأن يأتي الأمر في القرآن مسبوقاً بحجج عقلية تمهد له، أو يعقبه بيان للناتج المرتبة على تنفيذه أو عدم تنفيذه. كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾⁽⁵⁾ ومن الواضح أن الآية السابقة تتضمن مع استخدام أسلوب الأمر حجة عقلية ضمنية مفادها أنّ الصلاة تتطلب حضوراً عقلياً يستحيل مع السكر⁽⁶⁾. ليكون ما سبق مثلاً واضحاً عن التدرج الحجاجي الذي يظهر في الآيات التي تبدأ بالأمر كفعل لطلب القيام بشيء، والذي جاء فيما سبق بأسلوب النهي لا تقربوا، ثم تذكر العاقبة الحسنة، ثم تكرر الأمر للتأكيد. كما رأى تولمين في نموذج الحجاجي أنّ أي

(1) الدخان/ 49.

(2) انظر، غرايس: المنطق والمحادثة، ص 55-62.

(3) انظر، الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة، تح: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1983، ص 171-176.

(4) انظر بيرلمان، شايبم، وتيتيكا، لوسي: البلاغة الجديدة، تر: طه منصور، دار سعاد الصباح، تونس، 1983م، ص 45-50.

(5) النساء/ 43.

(6) انظر ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، ج 5، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ص 128-132.

حجة تتكون من: دعوى، وبيانات، ومبررات، ومساند، ومؤهلات، واستثناءات. والأمر في القرآن يمكن تحليله وفق هذا النموذج⁽¹⁾.

لتكون بذلك الدراسات التداولية والحجاجية مقدّمة لتغني فهم استخدام الأساليب اللغوية من ناحية أعمق من الناحية الدلالية الظاهرة التي يستخدم فيها الكلام، ومنها أسلوب الأمر المستخدم في القرآن الكريم فقد عملت على تغيير السلوك، ووضحت المعتقدات عن طريق آليات لغوية وعقلية معقدة⁽²⁾.

(1) انظر تولمين، ستيفن: الاستدلال والحجاج، تر: جابر عبد الحميد، عالم المعرفة، الكويت، 1979م، ص 67-72.

(2) انظر حاجي، العربي: نظرية الأفعال الكلامية وتحليل الخطاب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2002، ص 125-130.

الفصل الثاني: الوظائف التداولية والحجاجية للأمر في القرآن: نماذج تطبيقية

المبحث الأول: القوة الإنجازية المتعدية لصيغة الأمر: قراءة تداولية

المطلب الأول: الأمر الذي قوته الإلزام والتشريع

يظهر الأمر حاملاً معنى الإلزام عندما يكون المتكلم أعلى رتبة من المخاطب، وتتوفر فيه دواعي الجدية والإلزام، وهنا يكون قد ابتعد ابتعاداً كبيراً عن المعنى الطلبية المتعارف عليه. وهذا هو الأصل الذي وضعه النحاة والبلاغيون. ومن أبرز الأمثلة في القرآن أوامر العبادات كالصلاة والزكاة والصيام⁽¹⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾⁽²⁾. صيغة الأمر هنا "أقيموا" و"آتوا" و"اركعوا" أفعال الأمر السابقة تستمد قوتها الإنجازية من الإلزام التشريعي الذي لا يحتمل التأويل، لأن الخطاب موجه إلى المؤمنين من الله سبحانه وتعالى. وهذا ما جعله الفقهاء أصلاً من أصول التكليف⁽³⁾. وهناك أدلة على وجوب الصلاة من السنة والإجماع، وهذا النوع من الأوامر لا يحتمل الخروج عن معناه الوضعي، لأنه مقترن بقرائن الإلزام كالوعيد على الترك في مواضع أخر⁽⁴⁾. ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾⁽⁵⁾.

(1) انظر، الشاطبي، إبراهيم بن موسى: الموافقات في أصول الشريعة، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ص89-94.

(2) البقرة/ 43.

(3) انظر القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، ج1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م، ص 345-348.

(4) ابن كثير، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، ج3، دار طيبة، الرياض، 1999م، ص112.

(5) مريم/ 59.

المطلب الثاني: الأمر الذي قوته التهديد والوعيد

يأتي الأمر حاملاً لمعان مختلفة باختلاف السياق، كما يتميز بطابع مميز في السياق القرآني ومن أبرز الظواهر التداولية في القرآن تحول الأمر من طلب حقيقي إلى تهديد ووعيد، ويظهر ذلك عند كون المتكلم أعلى من المخاطب أو من عالٍ إلى دنيء، لكن مع صيغة تدل على الاستهانة أو التوبيخ، وتقترب بسياق العقاب⁽¹⁾، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا بِكُفْرِكُمْ قَلِيلًا إِنَّكُمْ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾⁽²⁾.

الأمر بالتمتع هنا ليس طلباً حقيقياً، بل تهديد وسخرية، وذلك لانتهائه بوعيد النار، لأنه من المستحيل أن يطلب الله سبحانه وتعالى من أحد كافر أن يتمتع بكفره كطلب حقيقي وحسب، بل لابد أن يكون الطلب لغاية أخرى وهي في الآية السابقة التهديد والوعيد، والسخرية منهم وكيف سيكونون من أصحاب النار في الختام. ويظهر الأمر كذلك في قوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾⁽³⁾، فإن ظاهره إباحة، وباطنه تهديد ووعيد شديد⁽⁴⁾، لأن الطلب اعملوا في الآية السابقة ليس طلباً مباشراً بالعمل كيفما شاء المخاطب وأي ما شاء وإنما هو أسلوب أمر خرج لغرض التهديد مع التوعية بأن الله هو البصير بكل ما يعملون سواء خير أم شر.

ويزداد هذا الأسلوب ظهوراً في الآيات التي تتحدث عن عذاب الآخرة، كقوله: ﴿ذُوقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾⁽⁵⁾. فالأمر "ذق" في سياق العذاب ويأتي بعده قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ﴾⁽⁶⁾ ليصبح الأمر تهديداً وإهانة، مع استعمال السخرية (وصفهم بأنهم عزيز كريم والحال أنهم في غاية الذل والهوان)⁽⁷⁾. ليأتي التوظيف التداولي السابق جاعلاً المخاطب يدرك القوة الإنجازية الحقيقية للصيغة من خلال السياق (المقام) وليس من الصيغة وحدها⁽⁸⁾.

(1) انظر الرازي، محمد بن عمر فخر الدين: التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000م، ص204-207.

(2) لقمان/ 24.

(3) فصلت/ 40.

(4) انظر الألوسي، محمود بن عبد الله: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، ج12، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، ص89-92.

(5) الدخان/ 49.

(6) الدخان/ 50.

(7) انظر ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج25، ص178-182.

(8) انظر بو علي، عبد القادر: التداولية والحجاج في القرآن، دار الأمل، الجزائر، 1996م، ص75-80.

المطلب الثالث: الأمر الذي قوته الإرشاد والنصح

إضافة إلى المعنيين السابقين يأتي الأمر قادراً على إيصال الدلالات التداولية البارزة في القرآن باستعماله دالاً على الإرشاد والنصح، لا على الإلزام. ومن الملاحظ ظهورها في الأوامر والطلبات الطبية والعلاجية والتوجيهات الحياتية التي ليست من صميم العبادات التكليفية⁽¹⁾.

قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾⁽²⁾. الأمر بالأكل والشرب هنا ليس إلزامياً، بل إرشادي وإذني، وهو يبيح الأكل والشرب حتى طلوع الفجر. وكذلك قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾، الأمر بالانتشار ليس للوجوب، بل للإرشاد والإباحة.

ومن أجمل صور الإرشاد قوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾⁽⁴⁾، فقد تضمن الأمر إرشاداً تربوياً لتربية المؤمنين على المواظبة على الصلاة والإنفاق. وهذا النوع من الأوامر يكون بين شخصين أحدهما أعلى من الآخر ولكن المقام مقام إرشاد لا إلزام صارم. وقال ابن عاشور في تفسيره: "الأمر إذا لم يصحبه وعيد على الترك ولا ثناء على الفعل يكون للإرشاد كثيراً في القرآن".

وقد يتحول هذا الإرشاد إلى إلزام إذا ثبتت قرائن أخرى⁽⁵⁾. كما يمكن التمييز هنا بين نوعين من الإرشاد القرآني: إرشاد تشريعي عام، وإرشاد فردي خاص، فالإرشاد التشريعي العام يأتي في صيغ توجه الأمة جمعاء، والذي ظهر في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾⁽⁶⁾، وهذا النوع يحمل بعداً تكليفاً وإن كان الإلزام فيه ليس من الدرجة الأولى. أمّا بالنسبة للإرشاد الفردي الخاص فيظهر في القصص القرآني، كقوله تعالى لموسى عليه السلام ﴿اخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾⁽⁷⁾.

هذا أمر إرشادي يهدف إلى تهيئة النبي نفسياً وروحياً لاستقبال الوحي، وليس المقصود منه التشريع العام.

(1) انظر الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000، ص219-222.

(2) البقرة/187.

(3) الجمعة/10.

(4) إبراهيم/31.

(5) انظر، ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج2، ص346-350.

(6) طه/132.

(7) طه/12.

ومن اللافت أنَّ بعض المفسرين مثل ابن عاشور في التحرير والتنوير، يرون أنَّ الأوامر الإرشادية في القرآن الكريم تسهم في بناء المَلَكَة الدينية لدى المؤمن، وكأنها تبني القدرة على استشعار الحكم والأسرار وراء التكليف، وهذا يجعل الامتثال للأمر فعلاً واعياً وليس مجرد طاعة عمياء وفقط. كما أنَّ القوة الحجاجية لهذه الأوامر تكمن في أنها تصدر من مقام الربوبية والرأفة و ليس من مقام السيادة والقهر، مما يجعل المخاطب أكثر تقبلاً وانقياداً، لأنه يشعر أنَّ الأمر يريد له الخير والهداية.

المطلب الرابع: الأمر الذي قوته التعجيز وإقامة الحجة

كما أنه من الملاحظ أنَّ أسلوب الأمر في القرآن يمثّل أداة حجاجية فاعلة للتعجيز، وإقامة الحجة على المخالفين. مما يعطيه سبباً ليكون برهاناً على التحدي، حيث يطلب من المخاطب أن يأتي بمثل القرآن أو بسورة من مثله، مع العلم المسبق أنه لا يستطيع⁽¹⁾. والذي ظهر في مواضع مختلفة في القرآن الكريم ومنها قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾⁽²⁾.

فالأمر في الآية السابقة ليس المقصد منه حصول الفعل لأنه مستحيل في نظر المتكلم، بل المقصد إظهار عجز المخاطب وإقامة الحجة عليهم. وهذا ما يسميه البلاغيون "التعجيز" والتحدي. وكذلك قوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾⁽³⁾، وفي كلا الموضعين تعجيزي، والغرض هو الحجاج والإقناع بأن القرآن من عند الله. ومنه ما ظهر في قصص الأنبياء التي وردت في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽⁴⁾.

فالأمر "هاتوا" هنا تعجيزي، ليس المقصود به الطلب الحقيقي، بل إلزامهم بتقديم حجة يستحيل عليهم تقديمها، فينكشف بطلان دعواهم⁽⁵⁾. الأوامر التعجيزية تصدر من الأعلى إلى الأدنى، لكن ليس بهدف إجبار المخاطب على القيام بالطلب الظاهر في فعل الأمر، بل إثباتاً للعجز، وهذا النوع من الأوامر يتصف بقوة حجاجية عالية بقلبه الموازين وجعل موقف المخاطب ضعيفاً.

(1) انظر الباقلاني، محمد بن الطيب: إعجاز القرآن، دار التراث، القاهرة، 1998م، ص 67-72.

(2) البقرة/ 23.

(3) 0 هود/ 13.

(4) البقرة/ 111.

(5) انظر الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 312-316.

المطلب الخامس: الأمر الذي قوته الامتتان والإكرام

يتضح ظهور هذا الأمر الحامل قوة الامتتان في ما جاء في سورة الشرح موجهاً من الله تعالى إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم والظاهر في كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ* وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ* وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾⁽¹⁾ لتكون الأوامر السابقة بعيدة كل البعد عن التهديد أو الوعيد، وهي لم تكن لطلب القيام بالفعل فقط، بل جاءت بعد تمهيد امتناني: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى* وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى* وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾، لتظهر قوة الأمر الإنجازية هنا بأنها ليست إلزاماً، بل قوة الأمر كشكر واستجابة لكرم الله تعالى وعرفاناً بالجميل. والأمر حدث يعني أظهر النعمة واشكر ربك عليها، مظهراً مدى كمية اللطف الإلهي في تنويع التوجيه، وربطه الطاعة بالإحسان المسبوق من الله تعالى. وقد ظهر هذا المعنى لدى فخر الدين الرازي في التفسير الكبير بقوله الأمر قد يكون للامتتان كأن يقول المنع: اشكرني فيكون الأمر إظهاراً للحق لا طلباً للمشقة. وهذا النوع من الأوامر يمثل من البلاغة قمتها الإقناعية بسبب تحويله العلاقة بين الأمر والمأمور من علاقة قوة إلى علاقة فضل وإحسان، مما يجعل الامتثال نابع من الشعور بالعرفان والشكر على الجميل الإلهي، وليس من الخوف والإكراه.

المبحث الثاني الآليات الحجاجية للأمر في بناء الإقناع القرآني

المطلب الأول: الاستدلال بالعاقبة والنتيجة

يأتي الاستدلال بالعاقبة بمعنى شرح النتائج التي سيصل المخاطب إليها كآلية من الآليات الحجاجية التي يصاحب بها الأمر القرآني، ويأتي الأمر في الاستدلال بالعاقبة متبوعاً ببيان النتائج الحسنة المترتبة على الامتثال، أو النتائج السيئة على المخالفة، وهذا يُعد حجة مقنعة للمخاطب لدفعه إلى الفعل أو صرفه عنه⁽²⁾، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾⁽³⁾. الأمر بالطاعة مقرون بالتعليل "لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"، فبيان العاقبة الحسنة هو حجة على الإقدام. وكذلك قوله: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾⁽⁴⁾. الأمر باتقاء النار تم الاستدلال عليه بوصف النار بأنها

(1) الضحى/ 9-11.

(2) انظر ديكرو، أوزفالد: نظرية الحجاج، تر: محمد وليد، دار الأمان، الرباط، 1993م، ص 88-93.

(3) آل عمران/ 132.

(4) آل عمران/ 131.

أعدت للكافرين، وهذا يجعل المخاطب يعطي حجماً كبيراً للمعصية، أو يعطيها حجمها الحقيقي خوفاً من العقوبة⁽¹⁾.

وهذا ينطبق على كثير من الآيات القرآنية التي تجمع بين الأمر وبيان الجزاء. ويُعدُّ هذا من الحجاج العاطفي والعقلي معاً، لأنه يحرك العواطف ويقنع العقل في آن واحد. ومن الأدلة الواضحة على الاستدلال بالنتيجة قوله تعالى في قصة هود عليه السلام: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾⁽²⁾، فالأمر بعبادة الله مصحوب بحجة عقلية هي نفي وجود إله غيره. وهذا من أبلغ الحجاج العقلي⁽³⁾.

المطلب الثاني: الاستدلال بالنموذج والقُدوة

ثمة آلية حجاجية مركزية في القرآن هي دعوة المخاطب إلى الاقتداء بالنماذج الصالحة، بالأمر بالتأسي والاتباع. وهذا يجعل الأمر أكثر إقناعاً لأنه ينتقل من النظري إلى التطبيقي العملي⁽⁴⁾. قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾⁽⁵⁾. هذا النص وإن لم يأت بصيغة الأمر مباشرة، لكنه يوجه أمراً ضمناً بالاقتداء بالرسول. والأوامر الصريحة في الاقتداء كثيرة، كقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ﴾⁽⁶⁾.

فالأمر "اقتده" قوته الحجاجية تتبع من أن النماذج المذكورة (الأنبياء) قد ثبتت هدايتهم، فيُطلب من المخاطب الاقتداء بهم.

وعندما يطلب الله من نبيه أن يقتدي بالأنبياء السابقين، فهذا حجة للنبي ولأمة من بعده على أن طريق الرسل واحد. ويُستخدم أسلوب الأمر في التأسي كنوع من القدوة الحسنة التي تدفع المخاطب إلى الفعل بمحض اختياره لأنه يرى نجاح النموذج الذي يتأسى به⁽⁷⁾.

(1) انظر ابن القيم، محمد بن أبي بكر: بدائع الفوائد، ج3، مكتبة الرشد، الرياض، 2001م، ص456-460.

(2) هود/ 50.

(3) انظر بكر، عبد القادر: الحجاج في القرآن، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2007، ص67-72.

(4) انظر، عبد الرحمن، طه: العمل الديني وتجديد العقل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000م، ص67-72.

(5) الأحزاب/ 43.

(6) الأنعام/ 90.

(7) انظر شحرور، محمد: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة، دمشق، 2000م، ص230-235.

ومن أمثلة الاستدلال بالنموذج قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾⁽¹⁾. الأمر هنا حجة على فرعون بأن الرسل أتوه ليخرجوه من الظلمات إلى النور، والنموذج في ذلك هو موسى الذي آتاه الله المعجزات.

المطلب الثالث: التدرج الحجاجي في أوامر سورة قصيرة

ذكر البحث أنّ أسلوب التدرج الحجاجي من أبرز سمات الأمر القرآني، ومن المميز في القرآن الكريم، والخاص به ترتب الأوامر ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً في السورة الواحدة أحياناً، مما يخلق توتراً وحلاً يؤدي إلى الإقناع والتأثير. وبالبرهان ببعض الأمثلة من السور القرآنية القصيرة سيظهر التدرج الحجاجي وفائدته، والبدء مع سورة العصر: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾⁽²⁾.

تحمل الآيات السابقة أوامر ضمنية من قبيل التصديق والعمل الصالح والتواصي بالحق والصبر. ليبدأ التدرج فيها من الإيمان كفكرة أساسية يجب أن يتصف بها المخاطب ثم العمل الصالح كترجمة واقعية للإيمان، ومن بعدها التواصي بالحق، ثم التواصي بالصبر. جاعلاً هذا التدرج المخاطب يشعر بأنه ينتقل من السهل إلى الصعب، فيقتنع خطوة خطوة⁽³⁾.

ويظهر التدرج الحجاجي في سورة الكوثر في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾⁽⁴⁾. جاء الأمر بالصلاة، والنحر بعد إظهار العطاء الإلهي الواضح في الحجة السابقة للأمر لتكون النتيجة المرادة هي الامتتان: لقد أعطيناك الكوثر فاشكر بالصلاة والنحر. وهذه حجة عاطفية مؤثرة⁽⁵⁾.

ومن السور القصيرة التي يظهر فيها التدرج الحجاجي سورة الماعون بتضمنها أوامر بالصدق في الصلاة والمنع من اليتم والحض على طعام المسكين، بتدرج من العبادات إلى المعاملات، قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾⁽⁶⁾ مما يجعل المخاطب يدرك أن الإيمان لا ينفصل عن السلوك العملي.

(1) طه/ 43.

(2) العصر/ 3-1.

(3) انظر دراز، محمد عبد الله: النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن، دار القلم، الكويت، 2000م، ص 89-94.

(4) الكوثر/ 1-2.

(5) انظر، قطب، سيد: في ظلال القرآن، ج6، دار الشروق، القاهرة، 1992م، ص 402-405.

(6) الماعون/ 4-5-6.

هذه النماذج القصيرة تبين كيف يستخدم القرآن التدرج الحجاجي في نسق الأوامر لبناء تصور كامل لدى المخاطب دون أن يشعر بالإجبار المباشر، بل يشعر بنمو داخلي نحو الاقتناع.

المطلب الرابع: الحجاج بالمقارنة والتفضيل

ومن الآليات الحجاجية البارئة التي يصاحب بها الأمر القرآني أسلوب المقارنة والتفضيل، حيث يُطلب من المخاطب اختيار الأفعال بناءً على مفاضلة عقلية بين عاقبتين أو حالتين. وهذا ما يظهر، أو ما نجده في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾ وإن لم تكن صيغة الأمر مباشرة فإنَّ الأمر فيما سبق جاء مكتملاً بالاستقهام في معنى الأمر بالتأمل والتفضيل، والواضح في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾⁽²⁾، لأنَّ صيغة الأمر فيما سبق الواردة بلفظة استبقوا تفترض وجود متسابقين وخيرات متعددة، وكأنها جاءت محفزة على المقارنة الفعلية بين الأعمال واختيار أفضلها. ويتجاوز هذا النوع من الحجاج الإقناع النظري ليصل إلى تحفيز السلوك العملي التنافسي الإيجابي. وقد أشار بيرلمان وتيتيكا في البلاغة الجديدة إلى أن حجة التفضيل تعد من أقوى الحجج لأنها تستثمر الغريزة التنافسية لدى الإنسان.

وفي القرآن، يتطور هذا الأسلوب إلى مرتبة أسمى في قوله: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مَوْلَاهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ حيث يقر التنوع في القبلية والشرائع، ثم يُستثمر هذا التنوع حجة دافعة إلى المسابقة في الخيرات. وهذا منتهى الحكمة البلاغية المختصرة في توحيد الغاية مع تنويع الوسائل، وجعل الاختلاف حجة للائتلاف وليس للافتراق.

(1) الزمر/ 9.

(2) البقرة/ 148.

الخاتمة:

وقد انتهى هذا البحث إلى أنّ مقارنة أسلوب الأمر في القرآن الكريم من منظور تداولي حجاجي تستطيع الكشف عن أبعاد إنجازية وإقناعية متجاوزة بذلك النظرة التقليدية للأمر وصيغته والتي ترى فيه أنه مجرد صيغة طلبية إلزامية. لكنها في الواقع تتحول بحسب السياق والمقام والمخاطبين إلى أفعال كلامية متعددة القوى، كالتهديد والتعجيز والإرشاد والتشريع، وأنها تعمل ضمن آليات حجاجية معقدة كالاستدلال بالعاقبة، والاقتران بالنموذج، والتدرج الخطابي، خاصة في صيغ الأمر المستخدمة في القرآن الكريم. كما بيّن البحث أن المزوجة بين التراث البلاغي العربي والنظريات التداولية الحديثة تثري فهم الإعجاز القرآني وتفتح آفاقاً جديدة لتحليل الخطاب الديني، مما يؤكد صلاحية هذا المنهج لدراسة.

إذاً إنّ تحليل أسلوب الأمر في القرآن الكريم من منظور تداولي حجاجي لا يثري الدرس البلاغي العربي وحسب، بل يقدم نموذجاً منهجياً يمكن تطبيقه على نصوص دينية وأدبية أخرى، لأنّ الدراسة الحالية أثبتت أنّ صيغة الأمر والتي كانت تُعتبر من أشد الصيغ جفافاً وتوجهاً، بإمكانها التحول تحت ضغط السياق والمقام إلى أكثر الأساليب مرونة وعمقاً دلاليّاً، وذلك بفضل آليات الاستلزام الحوارية والحجاج غير المباشر، كما أظهرت الدراسة تكامل الرؤية بين البلاغيين العرب القدامى والتداوليين المحدثين مما يدعو إلى مشروع علمي طموح يدور حول تحقيق التراث البلاغي العربي بأدوات لسانية حديثة، لا بهدف تهميش التراث أو تقليده، بل بهدف إحيائه وتجديده وإبراز قيمته العلمية في سياقات معاصرة. إنّ الأسلوب القرآني بما فيه من أوامر ونواهٍ واستفهامات ونداءات يبقى بحراً لا يُستنفذ، وكل مقارنة جديدة تفتح أفقاً جديداً، وكل عصر يُنتج فهمه الخاص لهذا النص القرآني الخالد. ليأتي هذا البحث كمحاولة متواضعة في هذا الاتجاه، وعسى أن يكون حافزاً لدراساتٍ أكثر توسعاً وعمقاً.

النتائج:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ أوضح البحث أن الأمر ليس مجرد صيغة طلبية، بل هو فعل كلامي متعدد القوى الإنجازية،
- تتغير بتغير السياق والمقام والمتخاطبين، عن طريق تطبيق المقاربة التداولية الحجاجية لأسلوب الأمر في القرآن الكريم.

✓ أثبت البحث تحوّل صيغ الأمر في القرآن من معناها الوضعي (الإلزام) إلى معان تداولية متنوعة

عن طريق الاستلزام الحواري: كالتهديد، والتعجيز، والإرشاد، والإباحة، والدعاء، وغيرها. وهذه

المعاني لا تظهر إلا بالنظر في سياقات التخاطب ومراعاة مبادئ التعاون الحواري.

✓ تميزت الآليات الحجاجية للأمر في القرآن بالقوة والإقناع، وذلك من خلال الاستدلال بالعاقبة

(بيان نتائج الامتثال والمخالفة)، والاستدلال بالنموذج والقُدوة (الأمر بالتأسي والاعتداء)، والتدرج

الحجاجي (ترتيب الأوامر ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً في السورة الواحدة). وهذه الآليات تجعل

الأمر أكثر تأثيراً في المتلقي من مجرد الطلب الجاف.

✓ أظهر التحليل أن الجمع بين المنهج التداولي والمنهج الحجاجي يقدم أداة قوية لتحليل الخطاب

القرآني، تتجاوز حدود الوصف إلى التفسير العميق لكيفية بناء المعنى وإنتاج الإقناع. وهذا يثري

الدرس البلاغي العربي ويفتح آفاقاً جديدة لدراسة الأساليب القرآنية.

✓ لا تزال هناك حاجة ملحة لدراسة الأساليب الإنشائية الأخرى في القرآن (النهي، الاستفهام،

النداء) من منظور تداولي حجاجي، للوصول إلى فهم شمولي لبلاغة الخطاب القرآني.

التوصيات:

✓ أوصي الباحثين في الدراسات القرآنية والبلاغية بالاستفادة من أدوات التداولية والحجاج في تحليل

النصوص الدينية، وعدم الاقتصار على التراث البلاغي وحده.

✓ أقترح إجراء دراسات مقارنة بين الأوامر القرآنية في السور المكية والمدنية، لرصد التطور في

الأساليب الحجاجية.

✓ أدعو إلى تأليف معجم تداولي حجاجي لمصطلحات الأمر والنهي وغيرهما في القرآن الكريم،

يوضح القوى الإنجازية المختلفة لكل صيغة حسب سياقاتها.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1. ابن القيم، محمد بن أبي بكر: بدائع الفوائد، ج3، مكتبة الرشد، الرياض، 2001م.
<https://shamela.ws/book/12003/498>
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص تح: محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ج2، 1952. noor-book.com/z8vhja
3. ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، ج5، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
<https://waqfeya.net/books/%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D9%83%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%B7-%D8%B7%D9%8A%D8%A8%D8%A9/a9419796dbfe447c8d790445a209bbe3>
4. ابن منظور، أديب لغوي ناظم، لسان العرب، مادة: أمر، ج1.
5. ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
6. أبو المعالي، الجويني ضياء الدين، البرهان في أصول الفقه، ج 1. noor-book.com/9gnvjb
7. الألوسي، محمود بن عبد الله: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، ج12، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م. <https://ketabonline.com/ar/books/2926>
8. أوستن، جون لانغشو، كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟ (تر: سعد عبد العزيز مصلوح). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1984.
9. الباقلائي، محمد بن الطيب: إعجاز القرآن، دار التراث، القاهرة، 1998م.

10. بكر، عبد القادر: الحجاج في القرآن، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2007.
11. بو علي، عبد القادر: التداولية والحجاج في القرآن، دار الأمل، الجزائر، 1996م.
12. بيرلمان، شايم، وتيتكا، لوسي: البلاغة الجديدة، تر: طه منصور، دار سعاد الصباح، تونس، 1983م.
13. تولمين، ستيفن: الاستدلال والحجاج، تر: جابر عبد الحميد، عالم المعرفة، الكويت، 1979م.
14. الجاحظ، عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، 1960. noor-book.com/13xcpq
15. الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة، تح: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1983.
16. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، 1984م.
17. حاجي، العربي: نظرية الأفعال الكلامية وتحليل الخطاب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2002.
18. حسن، عباس، النحو الوافي، الجزء 1، ط 15، دار المعارف. <https://shamela.ws/book/10641>
19. دراز، محمد عبد الله: النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن، دار القلم، الكويت، 2000م.
20. ديدكرو، أوزفالد: نظرية الحجاج، تر: محمد وليد، دار الأمان، الرباط، 1993م.
21. الرازي، محمد بن عمر فخر الدين: التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000م.
22. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.
23. السكاكي، يعقوب بن محمد. مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م. <https://archive.org/details/hm4221>
24. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، 1988م.
25. سيرل، جون. التعبير والمعنى: دراسات في نظرية أفعال الكلام تر: عبد القادر قنيني. الدار البيضاء: دار توبقال، 1985.

26. سيرل، جون: العقل واللغة والمجتمع، تر: علي حاكم صالح، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1982.
27. السيوطي، همه الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ - 1998 م.
28. السيوحي، لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، ط 28، المكتبة الشرقية، بيروت، 1986 م.
29. الشاطبي، إبراهيم بن موسى: الموافقات في أصول الشريعة، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م.
30. الشاطبي، إبراهيم بن موسى: الموافقات في أصول الشريعة، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997. noor-book.com/z7fdbq
31. شحرور، محمد: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة، دمشق، 2000 م.
32. الشمري، ناصر خلف إبهيدل، صيغ الأمر في القرآن والسنة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه، جامعة الكويت، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، 1422 هـ - 2001 م.
33. الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000. <https://ebook.univeyes.com/117954>
34. عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، كلية الشريعة الجامعية الأردنية، الأردن، د.ط. noor-book.com/w0cqjd
35. عبد الرحمن، طه: العمل الديني وتجديد العقل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000 م.
36. الفراهيدي البصري، كتاب العين، د.ت. <https://foulabook.com/ar/book/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%84-pdf>
37. فياض، سليمان، النحو العصري دليل مبسط لقواعد اللغة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، د.ت. <https://ebook.univeyes.com/110399>
38. الفيروز أبادي، مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الشافعي، القاموس المحيط، مادة أمر، ج1.

- 39.** القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، ج1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م. noor-book.com/ct6kof
- 40.** قطب، سيد: في ضلال القرآن، ج6، دار الشروق، القاهرة، 1992م.
- 41.** قلقيلة، عبد العزيز، البلاغة الاصطلاحية، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991 م. noor-book.com/7aqtiv
- 42.** الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة، قرأه وقدم له الدكتور يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1427 هـ - 2006 م.